

## حلفاء إيران في العراق يحبطون تعديلا على القانون الانتخابي يهدد سلطاتهم

### انفصال كامل عن مطالب الشارع التي تجاوزت ترقيع النظام إلى إسقاطه

وبدا أن الخزعلي كلف بالتصدي لمشروع الانتخابات المبكرة، إذ شن عليه هجمات متعددة في مناسبات مختلفة. ويرغم الأسئلة التي يوجهها له صحافيون عن أسباب الربط بين هذه الخطوة والمؤامرة الخارجية، إلا أنه يكتفي بالقول إنه سيكشف كل شيء في وقته.

#### النظام الانتخابي المعمول به في العراق كرس تزوير إرادة الناخبين وضمن لإيران تمثيلا منتظما عبر وكلائها في البرلمان العراقي

لكن رفض الخزعلي لفكرة الانتخابات المبكرة، يخفي وراءه خشية إيرانية كبيرة من أن تتعرض الأحزاب العراقية الموالية ل طهران إلى تصويت عقابي خلال أي اقتراع يحدث قريبا. ويقول مراقبون إن إيران تسعى بحجم الغضب الشعبي في أوساط العراقيين ضد نفوذها السليبي في بلادهم، وهو ما يسترجع بشكل واضح خلال أي انتخابات قريبة. وفي حال تشريع قانون انتخابات يقرّ التشريع الفردي المطلق وإجراء اقتراع مبكر استنادا إليه، فقد ينضخ التمثيل السياسي للأطراف الموالية لإيران بشدة في البرلمان العراقي السيؤول عن تسمية رئيس الجمهورية ومنح الثقة لرئيس الوزراء.

قانون الانتخابات أولا، والمفوضية التي تشرف على إجراء الانتخابات ثانيا، والتأثير على المسار التصويتي من خلال التزوير أو شراء الأصوات ثالثا، وأخيرا ترتيب صفقات داخلية لتصعيد مرشح خاسر كما حصل من النائب الحالي محمد كربولي أو إقصاء مرشح فائز كما حصل مع النائب الفائز باسم خشان.

وبسبب هذه الخارطة المعقدة من المسارات القانونية وغير القانونية، جاء التمثيل السياسي في البرلمانات المتعاقبة منذ سنة 2005 على هوى إيران، لذلك تمكنت دوما من صياغة تركيبة ثلاثية تضم رئيس وزراء ورئيس جمهورية ورئيس برلمان، تستخدم مصالحها. وحتى عندما طورت أطراف سياسية مشروعا لمواجهة خطة الهيمنة الإيرانية على الحياة السياسية في 2010 اصطدمت بقدرته طهران على إبرام صفقات جانبية تحافظ على نفوذها.

لذلك يعتقد كثيرون أن مجرد تشريع قانون انتخابي لا يماشى مع التركيبة الملائمة للسياسة الإيرانية في العراق لن يؤدي بالضرورة إلى القضاء على نفوذ طهران في بغداد، لكنه لو ارتبط بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، فقد تكون النتائج مؤثرة فعلا. وانطلاقا من هذا التصور، حرص قيس الخزعلي زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق الموالية لإيران، وتملك 15 مقعدا في البرلمان العراقي على ربط الدعوة للانتخابات المبكرة بمؤامرة أميركية إسرائيلية تستهدف قلب نظام الحكم في العراق.

على الرغم من أن الشارع العراقي تجاوز في انتفاضة العارمة المطالب الجزئية بدافع اليأس من إمكانية إصلاح النظام القائم ومر إلى مطلب أشمل يتمثل في إسقاطه برمته واستبعاد جميع الوجوه السياسية المرتبطة به، إلا أن الأطراف الرئيسية المسككة بزمام السلطة لا تزال تواصل صراعها على ضمان مستقبل لها في حكم البلاد، وفتحت للفرص معركة جانبية مدارها تعديل القانون الانتخابي بعيدا عما يجري بالشارع.

بغداد - لم تُنن الاحتجاجات الشعبية العارمة المتواصلة في العراق منذ بداية أكتوبر الماضي القوى السياسية المسككة بزمام السلطة عن مواصلة "القتال" دفاعا عن مكاسبها السياسية وسعيها لضمان أدوار قيادية في حكم العراق وصنع قراره مستقبلا، وذلك على الرغم من أن تلك القوى ذاتها هي سبب الغضب الشعبي بفعل النتائج الكارثية المترتبة عن تجربتها الفاشلة في الحكم.

وفي انفصال تام عما يجري، بالشارع فتحت كبرى الأحزاب والمليشيات معركة جانبية مدارها إعادة صياغة قانون الانتخابات، رغم أن المحتجين تجاوزوا هذا المطلب إلى إسقاط النظام برمته وإعادة صياغة نظام وطني بعيدا عن التبعية لإيران.

وتسعى القوى السياسية العراقية الحليفة لإيران إلى تعطيل أي جهود لتشريع قانون انتخابات يضمن فرص الترشيح للجميع ويغني هيمنة الأحزاب والكتل الكبرى. ويقاوم ممثلو تحالف الفتح البرلماني الذي يتزعمه هادي العامري ويعد الممثل السياسي لمليشيات الحشد الشعبي من أجل إجهاد مقترح ينص على أن يكون نظام الترشيح في الانتخابات فرديا مئة بالمئة، وهو المطلب الذي تقدمت به قوى سياسية منافسة للفتح وتقول إنها استلهمته من مطالب المحتجين في بغداد ومحافظات وسط وجنوب البلاد.

وعرض تحالف الفتح أكثر من مقترح يسمح للأحزاب بالمشاركة في الانتخابات عبر قوائم، لكنه يلقى رفضا كبيرا من أطراف سياسية عديدة، أبرزها تحالف "سائرون" الذي يرعاه مقتدى الصدر ونيار الحكمة بزعامة عمير الحكيم، وهي أطراف ترى أن تعديل النظام الانتخابي يمنحها فرصا للحصول على حصص أكبر في السلطة خلال المرحلة القادمة.

وأجهض تحالف الفتح، الخميس الماضي، جلسة برلمانية مقررة للتصويت على قانون الانتخابات بعدما وجد أن صوت الترشيح الفردي سيكون

## اطمئنان في عُمان بعودة السلطان قابوس من الخارج



مسقط - أعلن الجمعة في سلطنة عمان عن عودة السلطان قابوس بن سعيد من رحلة علاجية ببلجيكا استمرت أسبوعا واحدا.

ورغم قصر المدة التي قضاه السلطان قابوس هذه المرة خارج البلاد، إلا أن أنباء عودته تشبع دائما الطمانينة في الساحة الداخلية العمانية نظرا لدوره المحوري بالغ الأهمية في السلطنة التي ارتبط اسمه ببنائها وتطويرها خلال العقود الخمسة الأخيرة.

وكثيرا ما تطرح محاذير تعطّل عملية أخذ القرار في غياب السلطان قابوس نظرا لتجميعه مختلف الصلاحيات التنفيذية بيده.

وورد في بيان أصدره ديوان البلاط السلطاني ونقلته وكالة الأنباء العمانية الرسمية القول إن عودة السلطان إلى البلاد جاءت "بعد إجراء بعض العلاجات والفحوصات الطبية في مملكة بلجيكا". وسجّلت خلال الفترة التي سبقت سفر السلطان إلى بلجيكا عودته المكثفة للنشاط والظهور في مناسبات عامة حيث رعى العرض العسكري بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني التاسع والأربعين، واستقبل الأمير وليام دوق كامبريدج، وذلك بعد أن كان قد استقبل مجموعة من سفراء عدد من الدول.

وكان لاستقباله نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان في الحادي عشر من نوفمبر الماضي، مغزى خاص حيث تضمن رسالة بالاحتفاظ عمان بدورها في معالجة عقد الملفات الإقليمية،

ذلك أنه جرى الربط بين زيارة الأمير خالد لمسقط والتحرك الجارية للتوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن. كما جاءت تلك الأنشطة السلطانية في غمرة الجهود الجارية لإقرار تهدئة في الصراع القائم بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وعدد من حلفائها الإقليميين والدوليين من جهة مقابلة. وسبق لعمان أن لعبت دورا في التقريب بين طهران وواشنطن خلال المسار الذي أفضى إلى إبرام اتفاق بشأن النووي الإيراني سنة 2015.

وكانت أطول فترة قضاه السلطان قابوس خارج البلاد للعلاج في ألمانيا قد استمرت حوالي ثمانية أشهر من شهر يوليو 2014 إلى شهر مارس 2015 وسببت قلقا في السلطنة خصوصا لزامتها آنذاك مع أوضاع اقتصادية معقدة نظرا لانحدار أسعار النفط في تلك الفترة.

ورغم القلق الذي يشيعه غياب السلطان إلا أنه لا يتم تسجيل مشاكل فعلية ظاهرة على السطح في تسيير شؤون الدولة داخليا وإدارة علاقاتها خارجيا، الأمر الذي يفسره مراقبون بعدم انقطاع السلطان قابوس عمليا عن الإشراف على شؤون الدولة من الخارج، وبأن فريق العمل وطاقم الحكم الذي وضعه السلطان نفسه يحافظ على تناغمه وتماسكه، ويلتزم النهج السياسي المرسوم من قبل السلطان طيلة العقود الماضية، ما يعني أن بصمات الرجل من الرسوخ بحيث تظل ماثلة رغم غيابه.

## السيستاني يحذر من دوامة عنف

إحدى الميليشيات المسلحة بهدف تشويه الحراك الاحتجاجي. وأعتبر تكرار خلال الأيام الماضية من حوادث الاغتيا والاختطاف، تؤكد مرة أخرى أهمية ما دعت إليه المرجعية الدينية مرارا من ضرورة أن يخضع السلاح كله لسلطة الدولة.

ودعت المرجعية "الجهات المعنية إلى أن تكون على مستوى المسؤولية وتكشف عن اقترافها هذه الجرائم الموقفة وتحاسبهم عليها"، محذرة من تبعات تكرارها على أمن البلاد واستقرارها.

وتعرض مرآب يسيطر عليه محتجون منذ أسابيع عند جسر السنك القريب من ساحة التحرير، وسط بغداد، نهاية الأسبوع الماضي، إلى هجوم مسلح أسفر عن مقتل أربعة وعشرين شخصا وإصابة نحو مئة بجروح. والخميس قُتل مراهق بعد أن شنّ هجوما برشاش على متظاهرين وأوقع قتلى وجرحى في صفوفهم، وتم التعميل بجثته وتعليقه على عمود إشارة مرورية في ساحة الوثبة ببغداد، في جريمة تبرا منها المحتجون وقالوا إنها مدبرة من

كربلاء (العراق) - أذان المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني الجمعة عمليات القتل والخطف التي تستهدف المتظاهرين، مؤكدا على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة.

وقال السيستاني في خطبة الجمعة في كربلاء والتي تلاها ممثله أحمد الصافي النجفي "تشجب بشدة ما جرى من عمليات القتل والخطف، والاعتداء بكل أشكاله"، منددا ب"اعتداء أثم" في السنك الأسبوع الماضي وب"الجريمة البشعة والمروعة" في ساحة الوثبة وسط بغداد الخميس.

## الكويت تنقض مخرجات قمة الرياض الخليجية بشأن إيران

مع إيران قياسا بالعلاقات المتوترة التي تجمع بين طهران وباقي دول الخليج.



مصور العتيبي  
إيران دولة جارة ومسلمة.. لا نريد أن نراها محاصرة أو معزولة

ولفت مراقبون إلى أن الكويت على الرغم من تعرض أمنها لتهديدات مباشرة من قبل إيران مثل باقى دول المنطقة، إلا أنها تفضل اتباع سياسة ضبط النفس إزاء طهران وتجنب استنارتها مخافة أن توظف ما تمتلكه من أوراق ضدها، ومن بينها الميليشيات الشيعية الناشطة في المنطقة والمشاركة بقوة في حكم لبنان والعراق الجارة الشمالية الكبيرة للكويت.

وثبت قبل عدة سنوات ضلوع السفارة الإيرانية والحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني بشكل مباشر في قضية تهريب وتخزين أسلحة في الكويت استعدادا لتنفيذ عمليات إرهابية وذلك ضمن القضية التي عرفت إعلاميا بقضية "خلية العبدلي" نسبة إلى المنطقة الواقعة بشمال البلاد والتي اكتشف فيها مخزن للأسلحة. ورغم ذلك تجنبت الكويت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران واكتفت بطرد مؤقت للسفير الإيراني وبعض من طاقم السفارة.

وتمنى أن يتم تلافي الخلافات الموجودة ويتم تعديل الاتفاق النووي بشكل أو بآخر، لنضمن أن إيران لن تعود مرة أخرى إلى برامج التسلح النووي، وتضمن بذلك دول الجوار

واعتبرت دول الخليج في البيان الختامي للقمة التي جمعت قادتها وممثلها بداية الأسبوع الحالي في الرياض عن رفضها التام "لاستمرار التخللات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والمنطقة، وإدانة لجميع الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إيران، وتغذية النزاعات الطائفية والمذهبية"، داعية طهران لـ"الكف والامتناع عن دعم الجماعات التي تُوّجج النزاعات، وإيقاف دعم وتمويل وتسليح الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، في انتهاك واضح للأعراف والقيم الدولية وتهديد الأمن الإقليمي والدولي".

كما أكد البيان "على أهمية وجود اتفاق دولي شامل يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال وخروقاتها لتعهداتها النووية، ومنع كافة التهديدات التي تشكّلها إيران واستغلالها العائد الاقتصادي من الاتفاق النووي لتمويل نشاطاتها العدائية والإرهابية في المنطقة".

ولأمّن والاستقرار ودعمه ورعايته للإرهاب حول العالم". وقال العتيبي في لقاء مع قناة الجزيرة القطرية "لا أحد يحدّد نظام العقوبات. إيران دولة جارة ومسلمة



سياسة كويتية محكومة بهاجس الحفاظ على التوازنات الدقيقة

الكويت - خالفت الكويت مضمون المواد المتعلقة بإيران والتي وردت ضمن البيان الختامي للقمة الخليجية التي احتضنتها العاصمة السعودية الرياض الثلاثاء الماضي.

وعبرت الكويت على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي عن معارضتها للعقوبات الأميركية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي المشكوك في سلميته وأيضا بسبب سياساتها المهددة للأمن الإقليمي والدولي.

وتضمنت القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي إشارات صريحة لإيران وتحميلها مسؤولية تهديد أمن دول المنطقة واستقرارها، سواء على لسان رئيس القمة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، أو من خلال البيان الختامي للقمة.

واتهم الملك سلمان في كلمته الافتتاحية لقمة الرياض إيران بشكل مباشر بدعم الإرهاب قائلا إن "النظام الإيراني يواصل أعماله العدائية لتقويض الأمن والاستقرار ودعم الإرهاب، الأمر الذي يتطلب منا المحافظة على مكتسبات دولنا ومصالح شعوبنا، والعمل مع المجتمع الدولي لوقف تدخلات هذا النظام، والتعامل بجدية مع برنامجها النووي وبرنامجها لتطوير الصواريخ الباليستية، وتأمين مصادر الطاقة وسلامة الممرات المائية وحرية حركة الملاحة البحرية".

كما عبّر البيان الختامي للقمة التي شاركت فيها الكويت ممثلة بأميرها